

## التشريعات المتعلقة بالبلديات :

### قانون البلديات رقم 41 لسنة 2015

يعتبر قانون البلديات رقم 41 لسنة 2015 بأنه نقلة نوعية أعدت لتواكب السعي نحو الحكم المحلي واللامركزية بالإضافة الى ما سينعكس على ذلك من ادارة سليمة للموارد المالية للبلدية حيث تم بموجبه احداث مجالس محلية في مناطق البلديات يتم ادارتها من قبل رئيس واعضاء منتخبين، وحدد القانون الية الانفاق ضمن حدود المجلس المحلي بحيث ينفق المجلس البلدي ضمن حدود المجلس المحلي ما لا يقل عن (50%) من الايرادات المتأتية لذلك المجلس المحلي وله توزيع ما تبقى على المجالس المحلية الاخرى التي تكون ايراداتها قليلة أو لا تلبي ايراداتها اقامة مشاريع تنموية وله انفاقها لاقامة مشاريع مركزية او كبرى تخدم البلدية.

كذلك من التعديلات التي تضمنها القانون اعداد الميزانية العمومية للبلدية واقرارها من قبل المجلس البلدي ورفعها للمصادقة عليها من قبل الوزير.

وايضا نصت المادة 9 من القانون على تعيين مدير تنفيذي في كل بلدية وحسب شروط معينة وحدد القانون المهام والمسؤوليات للمدير التنفيذي.

وحدد القانون الواردات التي تجببها الحكومة لمنفعة البلديات وكيفية توزيعها على البلديات والاعتبارات التي يتم على اساسها توزيع هذه الواردات بموجب المواد المذكورة ادناه :-

**المادة 20-** أ على الرغم مما ورد في اي تشريع اخر يقطع ويحول للبلديات ما نسبته 50 % من الرسوم و الضرائب المستوفاة عن المشتقات النفطية المستوردة او المنتجة في المملكة .

**المادة 21-** يقطع و يحول للبلديات 40% من الرسوم التي تستوفى بمقتضى قانون السير عن رخص اقتناء المركبات .

**المادة 22-** تفتتق و تحول للبلديات الغرامات التي تستوفى عن مخالفات قانون السير و عن المخالفات الصحية و البلدية .

**المادة 23-** أ- تقيد الواردات التي تجببها الحكومة لمنفعة البلديات بمقتضى المواد 20 و 21 و 22 من هذا القانون امانة للبلديات لدى وزارة المالية على ان تحول في نهاية كل شهر الى بنك تنمية المدن و القرى .

ب - توزع حصيلة هذه الواردات على البلديات بالنسب التي يقرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان تراعى الاعتبارات التالية عند تحديد حصة كل بلدية :-

1. فئة البلدية
2. مساحتها و عدد سكانها
3. نسبة مساهمتها في تحصيل اليارات
4. موقعها و طبيعتها الجغرافية

5. مدى احتياجاتها من المشاريع التنموية
6. محدودية مواردها
7. ما يترتب عليها من مسؤوليات ليس لها طابع محلي
8. التميز في تادية المهام و الواجبات الملقاة على عاتقها

### **النظام المالي للبلديات رقم 142 لعام 2016**

من اهم التعديلات التي طرأت على النظام المالي للبلديات هو التحول الى تطبيق اساس الاستحقاق بدل من الاساس النقدي.

**الماده 3 - أ** تتبع البلدية في اجراءاتها المحاسبية مبدا الاساس النقدي

**ب-** على البلديات التحول لتطبيق اساس الاستحقاق في اجراءاتها المحاسبية و حوسبة كافة انظمتها المالية و اجراءاتها المحاسبية خلال خمس سنوات من نفاذها النظام

يبلغ عدد البلديات في المملكة ( 100 ) بلدية في مختلف المحافظات وتقسم الى ثلاث فئات : -  
الأولى وتضم بلديات مراكز المحافظات وعددها ( 12 ) بلدية ، والثانية تضم ( 56 ) بلدية، أما  
الثالثة ( 32 ) بلدية .

### الإيرادات

بلغت الإيرادات الفعلية الكلية للبلديات خلال عام 2016 (التحويلات الحكومية ، الإيرادات الذاتية ،  
الإيرادات الإستثمارية ) ما مقداره حوالى (257.1) مليون دينار كما هو مبين بالجدول أدناه :

الإيرادات الفعلية الكلية / دينار	البيان
2016	
110,000,000	التحويلات الحكومية
25,000,000	ترخيص المركبات
<b>135,000,000</b>	<b>إجمالي التحويلات الحكومية</b>
19,905,736	ضريبة الابنية والاراضي
5,869,681	رخص المهن
14,792,965	رخص الابنية والانشاءات
13,272,687	العوائد
8,667,667	الرسوم
16,552,814	إيرادات منع المكاره وجمع النفايات
8,079,927	الايجارات
32,401,980	الإيرادات المختلفه
<b>119,543,457</b>	<b>مجموع الإيرادات الذاتية</b>
81,125	إيرادات مشاريع السلع والخدمات
365,257	فوائد ودائع البلديات
2,135,820	ارباح الاستثمارات المالية
<b>2,582,201</b>	<b>مجموع الإيرادات الاستثمارية</b>
<b>257,125,658</b>	<b>مجموع الإيرادات الفعلية الكلية</b>

يلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة الإيرادات الذاتية الفعلية للبلديات بلغت 46% من مجموع  
الإيرادات الكلية الفعلية لعام 2016

الإيرادات الفعلية حسب فئات البلديات لعام 2016

السنة	اجمالي الإيرادات الفعلية الكلية مليون دينار /	الفئة الاولى مليون / دينار	الفئة الثانية مليون / دينار	الفئة الثالثة مليون / دينار
2016	257,1	132,1	101,3	23,5

كما يلاحظ أن نسبة إيرادات بلديات الفئة الأولى وعددها (12) بلدية تشكل ما نسبته (51.4%) من إجمالي الإيرادات الكلية لكافة بلديات المملكة أما البلديات المتبقية من الفئات الأخرى وعددها (88) بلدية تشكل ما نسبته (39.4%) للفئة الثانية و (9.1%) للفئة الثالثة كما هي في عام (2016) .

## النفقات

بلغ مجموع النفقات الفعلية الكلية ( الجارية والرأسمالية ) لعام 2016 حوالي ( 296 ) مليون دينار وبلغت النفقات الرأسمالية (94.8) مليون دينار، أي أن نسبة النفقات الرأسمالية إلى إجمالي النفقات الكلية (32%) كما هو مبين في الجدول أدناه .

السنة	2016 النفقات الفعلية الكلية مليون / دينار
الرواتب والاجور والعلاوات	132,917,829
مصاريف ادارية	30,284,121
مصاريف الايجارات	1,695,944
مصاريف الصحة والبيئة	1,843,240
مصاريف اجتماعية	882,670
مصاريف الصيانة	14,581,127
مصاريف فوائد وعمولات	6,408,201
مجموع المصاريف الادارية والعمومية	188,613,131
اقساط القروض	12,614,622
مجموع النفقات الجارية	201,227,753
مجموع النفقات الرأسمالية	94,864,878
مجموع النفقات الفعلية	296,092,631

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة الرواتب الاجور والعلاوات الفعلية بلغت 45 % من مجموع النفقات الفعلية لعام 2016 .  
اما نسبة الرواتب والاجور والعلاوات من مجموع الايرادات الكلية الفعلية بلغت 51 % ونسبتها من الايرادات الذاتية الفعلية 103 % لعام 2016 .

## القروض خلال عام 2016

بلغت اجمالي القروض الممنوحة للبلديات لعام 2016 حوالي 21.5 مليون دينار .

## المقدر لعام 2017

يبين الجدول ادناه البيانات المالية الاجمالية المقدرة لبلديات المملكة لعام 2017

قيمة المشاريع الراسمالية الخدمية	قيمة الرواتب والاجور	مجموع الايرادات	المديونية	عجز الموازنة	حجم الموازنة	قيمة الدعم الحكومي
93,879,538	152,064,046	281,935,261	71,652,810	22,350,129	361,789,223	135,000,000

بلغت نسبة الرواتب والاجور المقدرة الى الايرادات المقدرة 54%.  
وبلغت نسبة الرواتب والاجور المقدرة الى حجم الموازنة المقدر 42%.